



تقرير مجلس الإدارة
عن العام المالي
2022
(المجمع)

الصفحة	الموضوع
1	مقدمة
1	أولاً الاقتصاد العالمى
2	ثانياً الاقتصاد المحلى
4	عرض مقارنة للقوائم المالية المجمعة فى 2022/12/31
4	النماذج
5	الميزانية فى 2022/12/31
5	قائمة الدخل من 2020/7/1 إلى 2022/12/31
6	الميزانية
6	إجمالي الأصول
6	القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك
7	ودائع العملاء
8	قائمة الدخل
9	صافى الدخل من العائد
10	صافى الدخل من الأتعاب والعمولات
10	المؤشرات المالية
11	خامساً الخاتمة

مقدمة

يتشرف مجلس الإدارة أن يتقدم بتقريره السنوي عن العام المالي 2022 للسادة الجمعية العامة للمساهمين وفي هذا الصدد يود المجلس أن يتقدم بالشكر لكل من الإدارة العليا وجميع العاملين بالبنك على نتائج أعمال هذا العام .

هذا وسوف يتضمن التقرير المعروف على سيادتكم الموضوعات التالية :

- الفصل الأول : نظرة عامة على كل من الإقتصاد العالمي والإقتصاد المحلي .
- الفصل الثاني : عرض تحليلي لأنشطة البنك الرئيسية خلال العام المالي 2022 وكذا عرض مالي مقارنة للقوائم المالية للبنك في 2022/12/31 .

الفصل الأول

أولاً - نظرة عامة عن الإقتصاد العالمي

- من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3,4% في عام 2022 حسب التقديرات إلى 2,9% في 2023 ثم يرتفع إلى 3,1% في 2024. وتمثل تنبؤات عام 2023 ارتفاعاً بمقدار 0,2 نقطة مئوية عما كان متوقعاً في أكتوبر 2022 ، وإن كانت أقل من المتوسط التاريخي البالغ 3,8% (من 2000-2019). ولا يزال النشاط الاقتصادي يعاني تحت وطأة رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة من أجل مكافحة التضخم والحرب الروسية في أوكرانيا. وقد أدت سرعة انتشار مرض كوفيد-19 في الصين إلى إضعاف النمو في عام 2022، ولكن إعادة فتح الإقتصاد مؤخراً مهدت سبيل التعافي بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً. وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم العالمي من 8,8% في عام 2022 إلى 6,6% في 2023 و 4,3% في 2024 .

- تشير التوقعات إلى تراجع التضخم الكلي (مقيساً بمؤشر أسعار المستهلك) في حوالي 84% من البلدان في فترات التوقع انخفاض التضخم العالمي من 8,8% في عام 2022 (المتوسط السنوي) إلى 6,6% في عام 2023 و 4,3% في عام 2024 ، ويعزى جانب التوقع في التضخم إلى تراجع الأسعار الدولية للوقود والسلع الأولية غير الوقود نتيجة لضعف الطلب العالمي وكذلك إلى تشديد السياسة النقدية بما له من آثار خافضة للتضخم الأساسي الذي يتوقع أن يهبط عالمياً من 6,9% في الربع الرابع من عام 2022 إلى 4,5% بحلول الربع الرابع من عام 2023 .

المصدر صندوق النقد الدولي : يناير 2023

ثانياً - نظرة عامة عن الإقتصاد المحلي

- أدى التعافي القوي للنمو قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا إلى دعم زيادة النمو الاقتصادي إلى 6.6% في السنة المالية 2022/2021، أي ضعف وتيرة النمو في العام السابق. لكن النشاط الاقتصادي قد تضرر من الصدمات المتعددة التي شهدتها العالم، كما ترصدها المؤشرات الرئيسية في الأشهر الأخيرة، لا سيما في ظل ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة. وقد ارتفع معدل التضخم العام في المناطق الحضرية إلى 13.1% ومعدل التضخم الأساسي إلى 13.7% في المتوسط خلال الفترة من مارس إلى أغسطس 2022؛ وهو ما يتجاوز معدل التضخم الذي كان البنك المركزي يستهدفه البالغ 7% (+/- 2%) بسبب ديناميكيات الأسعار العالمية، وانخفاض أسعار الصرف، والاختناقات في سلاسل الإمداد المحلية. واستجابة لذلك، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية في مارس وإبريل 2022 بمقدار 300 نقطة أساس على نحو تراكمي، مما أتاح المجال لخفض سعر الصرف.
- وعلى الرغم من تعديل السياسات النقدية، فقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تزايد الضغوط القائمة من قبل على حسابات المعاملات الخارجية. وسجلت الاحتياطيات الرسمية والأصول الأخرى بالنقد الأجنبي تراجعاً حاداً؛ حيث بلغت 37.4 مليار دولار في نهاية أغسطس 2022 (من 54.5 مليار دولار في نهاية فبراير 2022) - على الرغم من المساندة المالية التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الإصدار الناجح لأول سند ساموراي في مصر، وواصلت نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي تراجعها في السنة المالية 2022/2021، وذلك بفضل الارتفاع في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، فضلاً عن احتواء النفقات. ومع ذلك، زادت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى التأثير السلبي للتقييم الناجم عن انخفاض سعر الصرف.
- وأعلنت الحكومة عن حزم حماية اجتماعية للتخفيف من وقع الصدمات، وتشمل توسيع مظلة تغطية برنامجي تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، وزيادة المعاشات التقاعدية وأجور العاملين في القطاع العام، وتدابير الإعفاء الضريبي، من بين إجراءات أخرى للتخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار. علاوة على ذلك، طلبت مصر دعم صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج اقتصادي شامل لمواجهة التداعيات السلبية للظروف الاقتصادية العالمية والحرب في أوكرانيا، واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة، ودعم برنامج الإصلاح الهيكلي.
- ومن المتوقع أن تؤدي الصدمات المترامنة إلى إضعاف بيئة الاقتصاد الكلي بشكل عام في مصر خلال السنة المالية 2023/2022، قبل أن تبدأ في التحسن على المدى المتوسط. ولا يزال إيجاد حيز للإنفاق في المالية العامة أمراً بالغ الأهمية للنهوض برأس المال البشري والمادي للشعب المصري، الذين تجاوز عددهم 104 ملايين نسمة. والأهم من ذلك أن من شأن مواصلة الإصلاحات (بما في ذلك تعزيز سياسة التجارة وتيسيرها، فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقاً) أن يطلق العنان لإمكانات القطاع الخاص في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى والأنشطة الموجهة نحو التصدير الضرورية لخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

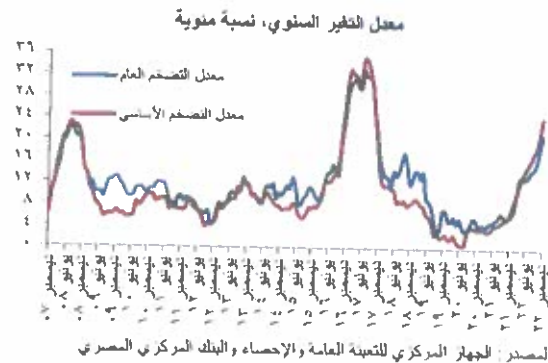
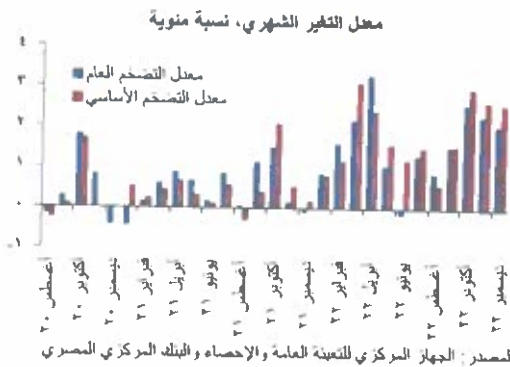
المصدر: البنك الدولي : 1 نوفمبر 2022

Internal

التضخم

- ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل 21.3% في ديسمبر 2022 من معدل بلغ 18.7% في نوفمبر 2022. وبناءً عليه، سجل المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر متوسط بلغ 13.9% خلال 2022، مقابل 5.2% خلال 2021.
- وجاء معدل التضخم في ديسمبر 2022 متأثراً بصدمات العرض الناتجة عن ارتفاع مستوى الأسعار العالمية للسلع، بالإضافة إلى تداعيات ارتفاع قيمة سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنية المصري منذ شهر مارس 2022 وكذا زيادة السيولة المحلية.
- وجاء المعدل السنوي للتضخم العام لشهر ديسمبر 2022 مدفوعاً بارتفاع واسع النطاق يشمل المجموعات كلها، وبالأخص السلع الغذائية.
- ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية إلى 37.2% في ديسمبر 2022 من 29.9% في نوفمبر 2022. وفي ذات الوقت، ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع غير الغذائية إلى 14.3% في ديسمبر 2022 من 13.8% في نوفمبر 2022.
- وسجل التضخم العام معدلاً شهرياً بلغ 2.1% في ديسمبر 2022، مقارنة بمعدلاً سالباً بلغ 0.1% في ديسمبر 2021. ومع ذلك، تباطأ التضخم قليلاً مقارنة بالشهر السابق حيث سجل 2.3% في نوفمبر 2022 على أساس شهري. وجاء المعدل الشهري للتضخم العام في الحضر لشهر ديسمبر 2022 مدفوعاً بشكل أساسي بالمساهمة القوية للسلع الغذائية الأساسية. هذا وقد ساهمت الخضروات والفاكهة الطازجة في ارتفاع معدل التضخم الشهري، وجاء ذلك بخلاف نمطها الموسمي. وجاء المعدل الشهري للتضخم مدفوعاً أيضاً بارتفاع مساهمة كل من السلع الاستهلاكية والخدمات.
- في ضوء ارتفاع المساهمات السنوية المذكورة آنفاً بشكل واسع النطاق، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي ليسجل 24.4% في ديسمبر 2022، مقارنة بـ 21.5% في نوفمبر 2022. كما سجل المعدل الشهري للتضخم الأساسي 6.2% في ديسمبر 2022 مقابل معدل بلغ 2.0% في ديسمبر 2021.
- ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام لإجمالي الجمهورية ليسجل 21.9% في ديسمبر 2022، من 19.2% في نوفمبر 2022. كما ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الريف إلى 22.5% في ديسمبر 2022 من 19.6% في نوفمبر 2022.

معدل التضخم العام والأساسي^{٢٣}



ثالثاً - عرض مقارن للقوائم المالية في 2022/12/31

1- الميزانية في 2022/12/31

التغير عن 2021/12/31	القطر في 2021/12/31	القطر في 2022/12/31	البيان
2,717,141	7,103,754	9,820,895	نقدية و أرصدة لدى البنك المركزي
2,004,389	7,924,085	9,928,474	أرصدة لدى البنوك
(216,465)	597,159	380,694	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
8,144,741	34,976,057	43,120,798	قروض وتمهيلات للملاءم والبنوك
			استثمارات مالية :
(1,890,659)	17,726,905	15,836,246	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
10,451,526	1,651,841	12,103,366	- بالنكلفة المستهلكة
0	6,875	6,875	استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة
(7,168)	49,646	42,478	أصول غير ملموسة
(273,178)	5,948,352	5,675,174	أصول أخرى
104,250	982,165	1,086,415	أصول ثابتة
0	302,387	302,387	المخزون
49	103	152	أصول ضريبية مؤجلة
21,034,626	77,269,329	98,303,954	إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
4,290,934	2,543,697	6,834,631	أرصدة مستحقة للبنوك
4,150,749	22,069	4,172,818	عمايات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء
8,379,292	64,302,148	72,681,439	ودائع العملاء
0	50,000	50,000	أدوات دين مصدرة
410,768	1,577,518	1,988,286	قروض أخرى
684,106	1,641,454	2,325,559	التزامات أخرى
54,404	194,632	249,036	مخصصات أخرى
31,171	6,696	37,867	التزامات ضريبية مؤجلة
(44,831)	44,831	0	التزامات مزايا التقاعد
17,956,592	70,383,045	88,339,637	إجمالي الالتزامات
			حقوق المساهمين
2,000,000	3,273,600	5,273,600	رأس المال المدفوع
327,360	0	327,360	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال
129,601	978,236	1,107,837	إحتياطيات
610,152	2,455,358	3,065,510	أرباح محتجزة
10,921	179,090	190,011	حقوق الأقلية
3,078,034	6,886,284	9,964,318	إجمالي حقوق الملكية
21,034,626	77,269,329	98,303,954	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

Internal

2- قائمة الدخل من 2022/1/1 حتى 2022/12/31

(القيمة بالألف جنيه)

التغير عن الفترة من 2021/1/1 حتى 31/12/2021 (12 شهر)	التغير عن الفترة من 2020/7/1 حتى 31/12/2021 (18 شهر)	الفترة من 2021/1/1 حتى 2021/12/31 (12 شهر)	الفترة من 2020/7/1 حتى 2021/12/31 (18 شهر)	الفترة في 2022/12/31	البيان
2,216,340 (1,014,279)	(219,095) 523,014	5,992,152 (3,998,692)	8,427,586 (5,535,985)	8,208,491 (5,012,971)	عائد الفروض والإيرادات المشابهة تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
1,202,061	303,919	1,993,460	2,891,601	3,195,520	صافي الدخل من العائد
270,021 (121,912)	49,119 (94,802)	541,210 (105,489)	762,112 (132,599)	811,231 (227,401)	إيرادات الآتيا والصحولات مصرفات الآتيا والصحولات
148,109	(45,683)	435,721	629,514	583,830	صافي الدخل من الآتيا والصحولات
3,183 117,832 6,707 (95,028) (342,289) (1,584)	2,973 24,072 5,186 (94,378) 241,635 (11,336)	9,732 236,265 7,178 (265,559) (1,369,034) 22,481	9,942 330,025 8,698 (266,208) (1,952,958) 32,234	12,915 354,098 13,884 (360,587) (1,711,323) 20,897	توزيعات أرباح صافي دخل المتاجرة أرباح (خسائر) إستثمارات مالية (عبء) رد الإضمحلال عن خسائر الائتمان مصرفات إدارية إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى
1,038,990	426,389	1,070,245	1,682,847	2,109,234	صافي الربح قبل الضرائب
(326,325) (609)	(132,729) 8,537	(445,944) 2,840	(639,540) (6,306)	(772,269) 2,231	ضرائب الدخل الضرائب المؤجلة
712,056	302,196	627,140	1,037,001	1,339,196	صافي أرباح السنة

Internal

إجمالي الأصول:

إرتفع رصيد إجمالي الأصول في 2022/12/31 ليصل إلى 98,3 مليار جنيه بزيادة عن الرصيد المحقق بالعام السابق في 2021/12/31 بمبلغ 21,1 مليار جنيه بمعدل نمو 27,2%.

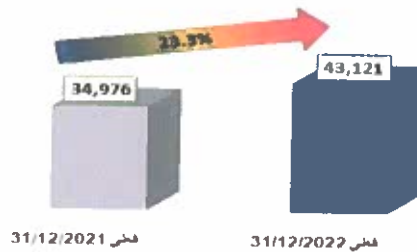
البيان	الفعلي في 2022/12/31	الفعلي في 2021/12/31
تقنية و أرصدة لدى البنك المركزي	%10.0	%9.2
أرصدة لدى البنوك	%10.1	%10.3
أنون خزائنة و أوباق حكومية أخرى	%0.0	%0.0
صافي القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك	%43.9	%45.3
إستثمارات مالية	%28.8	%25.9
أصول ثابتة و غير ملموسة	%1.1	%1.3
أصول أخرى	%6.1	%8.1
	100.00%	100.00%

هذا ونورد فيما يلي تحليل لأهم بنود الميزانية :

(1) القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك :

إرتفع رصيد صافي محفظة القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك في 2022/12/31 ليصل إلى 43,1 مليار جنيه بزيادة عن الرصيد المحقق بالعام السابق بمبلغ 8,1 مليار جنيه بمعدل نمو 23,3% ، وفيما يلي بيان للقروض والتسهيلات الإئتمانية خلال العام المالي 2022 مقارنة بالعام السابق .

صافي محفظة القروض والتسهيلات (مليون جـم)



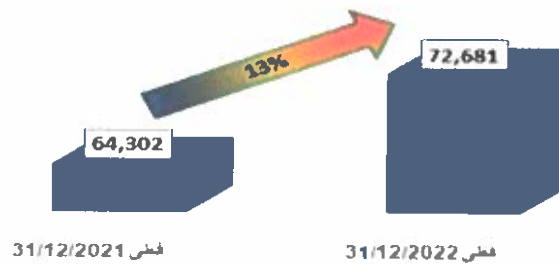
(القيمة بالآلاف جنيه)

التغير عن 2021/12/31	الفعلى فى 2021/12/31	الفعلى فى 2022/12/31	البيان
			قروض لأفراد:
▼ (24,416)	287,689	263,273	حسابات جارية مبنية
▲ 27,184	38,088	65,272	بطاقات التمان
▲ 1,073,880	2,706,892	3,780,771	قروض شخصية
▲ 261,637	164,128	425,765	قروض عقارية
			قروض لمؤسسات:
▲ 5,178,443	19,329,777	24,508,220	حسابات جارية مبنية
▲ 883,472	8,025,704	8,909,176	قروض مباشرة
▲ 938,754	5,801,262	6,740,017	قروض مشتركة
▲ 196,302	72,226	268,528	قروض للبنوك
▲ 8,535,256	36,425,767	44,961,022	إجمالى القروض و التسهيلات للعملاء والبنوك
▲ (13,403)	(120,940)	(134,343)	يخصم : إيرادات تحت التسوية
▲ (377,111)	(1,328,771)	(1,705,882)	مخصص خسائر الإضمحلال
▲ 8,144,741	34,976,057	43,120,798	صافى محفظة القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك

(2) ودائع العملاء

ارتفع رصيد ودائع العملاء في 2022/12/31 ليصل إلى 72,7 مليار جنيه بزيادة عن الرصيد المحقق بالعام السابق بمبلغ 8,4 مليار جنيه بمعدل نمو 13,0%.

إجمالى محفظة ودائع العملاء (مليون جـم)



Internal

ونورد فيما يلي بيان تحليلي لودائع العملاء طبقاً للمنتجات

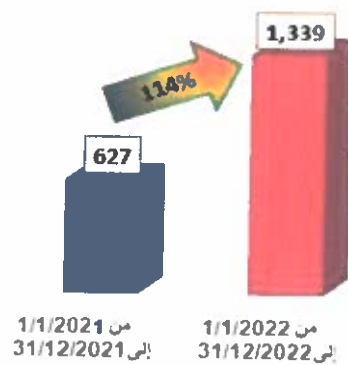
(القيمة بالآلاف جنيه)

البيان	الأرصدة في 2022/12/31	الأرصدة في 2021/12/31	التغير عن 2021/12/31
ودائع تحت الطلب	29,623,059	28,502,262	1,120,797
ودائع لأجل و بإخطار	30,336,053	24,918,012	5,418,041
ودائع التوفير وشهادات الإئتمان	10,540,462	9,795,014	745,448
ودائع أخرى	2,181,866	1,086,859	1,095,007
إجمالي ودائع العملاء	72,681,439	64,302,148	8,379,292

قائمة الدخل

ارتفع صافي الربح في 2022/12/31 ليصل إلى 1339,2 مليون جنيه مقارنة بـ 1037,0 مليون جنيه عن الفترة من 2020/7/1 حتى 2021/12/31 (18 شهر) بزيادة بمبلغ 302,2 مليون جنيه بمعدل زيادة 29,1%، و بزيادة بمبلغ 712,1 مليون جنيه عن الفترة من 2021/1/1 حتى 2021/12/31 (12 شهر) بمعدل زيادة 113,5%.

صافي أرباح السنة (مليون جـم)



(3) صافي الدخل من العائد

التغير عن الفترة من 2021/1/1 حتى 31/12/2021	التغير عن الفترة من 2020/7/1 حتى 31/12/2021	القطبي من 2021/1/1 حتى 2021/12/31	القطبي من 2020/7/1 حتى 2021/12/31	القطبي في 2022/12/31	البيان
1,245,997 727,665 271,508 (28,830)	(421,376) (7,206) 234,175 (24,687)	3,766,894 1,974,708 198,456 52,094	5,434,266 2,709,580 235,790 47,950	5,012,890 2,702,373 469,964 23,263	عائد القروض والإيرادات المشابهة عقد - قروض وتسهيلات للملاءم والبنوك عقد - أنون الخطة و المستندات ودفع وحسابات جارية أخرى
2,216,340	(219,095)	5,992,152	8,427,586	8,208,491	الإجمالي
(120,321) (702,749) (22,740) (168,469)	16,815 664,313 2,625 (160,739)	(235,476) (3,711,887) (39,387) (11,942)	(372,613) (5,078,949) (64,751) (19,672)	(355,798) (4,414,636) (62,126) (180,411)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة تكلفة الاقتراض من البنوك تكلفة ودائع العملاء تكلفة القروض الأخرى أنون خطة مع الإلتزام بإعادة الشراء
(1,014,279)	523,014	(3,998,692)	(5,535,985)	(5,012,971)	الإجمالي
1,202,061	303,919	1,993,460	2,891,601	3,195,520	صافي العائد

صافي الدخل من العائد (مليون جم)



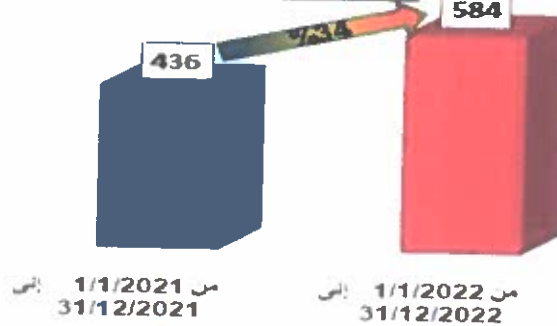
(4) صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

(القيمة بالآلاف جنيه)

التغير عن الفترة من 2021/1/1 حتى 31/12/2021	التغير عن الفترة من 2020/7/1 حتى 31/12/2021	القطي من 2021/1/1 حتى 2021/12/31	القطي من 2020/7/1 حتى 2021/12/31	القطي في 2022/12/31	البيان
236,916	54,088	413,180	596,009	650,097	إيرادات الأتعاب والعمولات:
482	75	2,055	2,462	2,536	الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان
32,623	(5,043)	125,975	163,642	158,598	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
					أتعاب أخرى
270,021	49,119	541,210	762,112	811,231	الإجمالي
(121,912)	(94,802)	(105,489)	(132,599)	(227,401)	مصرفات الأتعاب والعمولات:
					أتعاب أخرى منفوعة
148,109	(45,683)	435,721	629,513	583,830	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

(مليون ج.م)



رابعاً: المؤشرات المالية

الأرصدة في 2021/12/31	الأرصدة في 2022/12/31	البيان
%21.1	%25.4	معدل العائد على رأس المال
%11.8	%15.5	معدل العائد على حقوق المساهمين
%0.9	%1.4	معدل العائد على إجمالي الأصول

خامساً: الخاتمة

هذا وبناء على ما تقدم فقد تم عرض كافة جوانب النشاط ونتيجة الأعمال عن العام المالي 2022 ، وإذ أنتهز هذه الفرصة لاتقدم بكل الشكر والتقدير لكل من ساهم بالعمل أو بالرأي أو بالمشورة في تحقيق تلك النتائج خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي ضربت جميع مناحي الاقتصاد في العالم أجمع ، متمنياً لمصرفنا ومصرنا دوام التقدم والإزدهار والسلامة .

وتفضلوا بقبول وافر احترام ،،،

أحمد محمد جلال

رئيس مجلس الإدارة

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية